مجلـة جامعة درنـة للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
المجلـد الأول
العدد الثانـي
سبتمبر 2023

قطاع التجارة الخارجية الليبية السلعية ودورها في إعادة هيكلة البنيان الاقتصادي الليبي خلال الفترة (1990-2010)

د شريف غيث عبد الرحمن د ابراهيم عبد الهادي بلل أ.د عبد العالي حويش الدائخ أ. جميلة أكريم علي
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة / جامعة عمر المختار

https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v1i2.06

تاريخ الاستـلام: 2023/03/16 ؛ تاريخ القبـول: 2023/05/02 ؛ تاريخ النشـر: 2023/09/01

المستخلص

أكتفت الدراسة في جمع بياناتها الخاصة بالصادرات والواردات السلعية بالفترة (1990–2010) لكون أن الهيكل السلعي للواردات في ليبيا يتكون من عشر مجموعات سلعية مصنفة عالمياً وأن أقصى قيمة كانت لمجموعة الآلات ومعدات النقل حيث بلغت قيمة المتوسط السنوي لها خلال الفترة(1990– 2010) حوالي 4.295 مليار دينار وبنسبة بلغت حوالي 48.2% من مجموع الواردات . و أن الميزان التجاري الليبي قد حقق فائض خلال سنوات الدراسة حيث ارتفعت قيمته من حوالي 2234033 مليون دينا رعام 1990 إلى حوالي 23820025 مليون دينار عام 2010 وبمتوسط سنوي حوالي 1029349 مليون دينار وبينت الدراسة أن قيمة الصادات الليبية تزايدت خلال الفترة (1190–2010) بمتوسط سنوي بلغ حوالي 15797533 مليون دينار خلال فترة الدراسة وتم التعرف على تطور الصادرات والواردات الليبية والتوزيع الجغرافي خلال الفترة (1990–2010) وتبين ان الطاقة والمنتجات الثانوية منهاهي أكبر نسبة من حيث متوسط قيمة الصادرات السنوية خلال الفترة ، حيث بلغ حوالى 2.6367 مليار دينار وبنسبة قدرت بحوالي 96.71 % ، و بدراسة الصادرات وفق توزيعها الجغرافي مع باقي دول العالم أوضحت أن الأهمية النسبية الكبيرة والتي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الاتحاد الأوربي، حيث بلغت نسبة الصادرات حوالى 78.5% وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 31.428 مليون دينار سنوياً ، وبينت معادلة الدرجة الأولى أن قيمة الواردات الليبية تزايدت بمقدار سنوي بلغ حوالي 7.5 مليار دينار، أي حوالي 13.6 % من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الليبية .

الكلمات الدالة: التجارة الخارجية، الصادرات والواردات السلعية، الاقتصاد الليبي.

***Abstract*:**

The study contented with collecting its data on merchandise exports and imports for the period (1990-2010) , Because the commodity structure of imports in Libya consists of ten commodity groups classified globally and that the maximum value was for the group of machinery and transport equipment , Where the annual average value during the period (1990-2010) amounted to about 4.295 billion dinars, at a rate of 48.2% of total imports. And that the Libyan trade balance achieved a surplus during the study years, as its value increased from about 2234033 million dinars in 1990 to about 23820025 million dinars in 2010, with an annual average ofabout1029349millioninars. The study showed that the value of Libyan exports increased during the period (1990-2010) with an annual average of about 15,797,533 million dinars during the study period. The development of Libyan exports and imports and the geographical distribution during the period (1990-2010) were identified It was found that energy and by-products were the largest percentage in terms of the average annual value of exports during the period, amounting to about 2.6367 billion dinars, at an estimated rate of about 96.71%.A study of exports according to their geographical distribution with the rest of the world showed that the great relative importance of Libyan exports to the European Union countries ,Where the percentage of exports amounted to about 78.5%, with an annual average of about 31.428 million dinars annually. The first degree equation showed that the value of Libyan imports increased by an annual rate of about 7.5 billion dinars, or about 13.6% of the annual average value of Libyan imports .

Keywords: Foreign Trade, Merchandise Exports and Imports, Libyan economy.

مجلـة جامعة درنـة للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
المجلـد الأول
العدد الثانـي
سبتمبر 2023

المقدمة

يعتبر قطاع التجارة الخارجية ذوأهمية للدول المتقدمة والنامية على السواء حيث لا تستطيع أي دولة أن تعيش بمعزل عن باقي دول العالم وتحقيق اشباع الاحتياجات لجميع أفراد مجتمعها بمفردها، ويعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنكشفة على العالم الخارجي، ومن المعلوم أن فترات الأزمة لا تدرس لأنه لا يتم البناء على البيانات المتحصل عليها خلال مثل هذه الفترة من الأزمات لأنها تكون غير منطقية . وتعطى نتائج غير حقيقية لا تبنى علية أي توصيات من راسمى السياسة الاقتصادية في الدولة خلال الفترة (1990–2010) لكون البلاد منذ عام 2011 وحتى الأن تشهد انقسام للمؤسسات وفى حالة أزمة لم يحدث الاستقرار السياسي والاقتصادي حيث أن التجارة الخارجية السلعية (الصادرات +الواردات) تمثل أكثر من حوالى 70% من المتوسط من خلال معاملاتها مع العالم الخارجي في حين لا تزيد هذه النسبة عن 40% في بقية الدول العربية وقد بلغت قيمة التجارة الخارجية حوالى 80 مليار دولار (2010) وهو يعتمد على قطاع النفط والغاز وقد عملت الدولة على تفعيل الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن النشاط الاقتصادي لا يزال دون المطلوب بالرغم من توفر مورد راس المال ولكن الغير متوفر هو الإدارة الرشيدة للاستغلال الأمثل لهذ المورد واستغلاله لصالح التنمية المستدامة وتحقيق تجارة خارجية إيجابية.

مشكلة الدراسة

عانت الدولة بسبب سياستها الاقتصادية الغير رشيدة فعلى الرغم من توفر رأس المال نسبياً نتيجة لتحقيقها فائض في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي بسبب عوائد النفط والغاز فلم تحقق التنمية الاقتصادية أهدافها . ولازالت الدولة تعتمد على الخارج في أغلب حاجات المجتمع أي تعتمد على قطاع التجارة الخارجية وأصبح المقتصد الليبى منكشف على العالم الخارجي ولا زالت أغلب المستلزمات الإنتاج تستورد من الخارج ولازالت التجارة الخارجية الليبية أغلبها تجارة سلبية ومازالت ليبيا دولة ريعية معتمدة على مورد واحد قابل للنضوب يدر دخل من تجارة في صورة تصدير للنفط كمادة خام ويتحصل الفرد الليبي على دخل من خلال توجهه للقطاع الإداري وعزوفة على القطاع الإنتاجي السلعي الأمر الذى استدعى دراسة هذه المشكلة ورسم سياسات اقتصادية رشيدة فربما من خلال قطاع التجارة الخارجية الايجابية المعتمدة على تصدير السلع والخدمات في صورتها النهائية المصنعة قد تستطيع الدولة التحول من دولة ريعية الى دولة منتجة والتوجه للاستثمار في عوائد التجارة الخارجية الايجابية لفتح أفاق جديدة للعمل وإنشاء هيكل متقدم للبنيان الاقتصادي الليبي .

الهدف من الدراسة .

1- دراسة تطور قيمة الصادرات و الواردات الليبية خلال فترة الدراسة .

2- دراسة تطور الهيكل السلعي للصادرات والواردات الليبية خلال فترة الدراسة.

3- دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الليبية خلال فترة الدراسة .

4- تطور قيمة الميزان التجاري الليبي خلال فترة الدراسة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات .

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على أسلوب التحليل الاقتصادي الكمي والوصفي حيث استخدمت الأساليب الإحصائية والرياضية في تحليل وعرض البيانات مثل بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بدراسة تطور الصادرات والواردات الليبية والتوزيع الجغرافي لها وفقاً للمؤشرات الاقتصادية وتناولت الدراسة تحليل مجموعة من أهداف الدراسة، كما استخدمت الدراسة المعادلات الاقتصادية واعتمدت الدراسة على نوع من البيانات وهى البيانات الثانوية المنشورة وهى من عدة مصادر مختلفة من الجهات الرسمية بليبيا و استخدمت البيانات والدراسات ذات العلاقة الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها .

تطور قيمة الصادرات والواردات الليبية :-

تبين من بيانات الجدول (1) تبين أن قيمة الصادرات الليبية تزايدت من حوالى 3744931 مليون دينارعام 1990 إلى حوالى 46196340 مليون دينارعام 2010 وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 15797533 مليون دينار وفى مجال وصف البيانات فقد حسبت معادلات الاتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات الليبية خلال الفترة (1990-2010) بالألف دينار، واختبرت المعادلة الأكثر توفيقاً للبيانات في كل حالة ، وتبين أن قيمة صادرات ليبيا مثلتها معادلة من الدرجة الثانية معنوية احصائياً مما يدل على أن التغيير السنوي لقيمة الصادرات الليبية قد اتسم بعدم الثبات حيث تراوح بين الارتفاع ثم الانخفاض ثم الارتفاع تارة أخرى . وكذلك تبين من معادلة الدرجة الأولى أن قيمة الصادرات الليبية على الرغم من عدم ثباتها إلا أنها اتخذت اتجاهاً عاماً وتزايدت بمقدار سنوي بلغ حوالى 2081270 مليون دينار أي حوالي 15.2% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الليبية . وتبين من المعادلة الأسية أن معدل النمو متزايد بلغ حوالي 19.6% . وتبين من ذلك الزيادة المستمرة في قيمة الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة وقد تعزى الزيادة إلى الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط العالمية وعلى الرغم من أن الصادرات الليبية تعتمد على تجارة النفط في صورته الخام فالعوائد المتحصل عليها عوائد ريعية

مجلـة جامعة درنـة للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
المجلـد الأول
العدد الثانـي
سبتمبر 2023

والصادرات المترتبة عليها تعطى تجارة خارجية سلعية سلبية في حين يتم استراد المشتقات النفطية من الخارج ولم تتم حتى الأن أقامة صناعات على هذا المورد الاقتصادي الهام وحتى تتحول إلي تجارة خارجية إيجابية وفتح فرص عمل للعمالة الليبية وتحقيق عوائد أفضل من هذه الصادرات والاستفادة منها في هيكلية اقتصادية جديدة مشجعة على الاستثمارات وربما يدل ذلك على أن أهم الموارد والتي تتصف بالندرة النسبية في الدول النامية وهو المورد الرأسمالي متوفر نسبياً في ليبيا ولكن الغير متوفر هو وجود إدارة رشيدة للموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل لصالح التنمية الحقيقية التى تؤدى الى زيادة الصادرات سواءً من السلع الاستهلاكية أو محاولة الوصول لتصدير السلع الغذائية والعمل على تفعيل السياحة الترفيهية والعلاجية أو التصدير الخدمي في الداخل والخارج لبعض الخدمات كالأطباء والمهندسين وكوادر التعليم وغيرها وعدم الاعتماد على مورد واحد قابل للنضوب ربما يكون ذلك هدف مستقبلي لواضعي السياسة الاقتصادية في ليبيا.

جدول (1) تطور الهيكل الاقتصادي الليبي ودرجة الإنكشاف الاقتصادي خلال الفترة (1990–2010) بالمليون دينار

السنه	الصـــــــادرات بالمليون دينار	الـواردات بـالمليون دينار	الميزان التجاري	مجمـوع التجـارة بالمليون دينار	الصـــادرات إلـــى النـــاتج المحلـــى الإجمالي	الـواردات الـى النـاتج المحلى الإجمالي %	مجموع التجارة إلى النـــاتج المحلـــى الإجمالي%
1990	3744931	1510898	2234033	5255829	45.41	18.32	63.73
1991	3153727	1505455	1648272	4659182	36.01	17.19	53.2
1992	3038807	1422060	1616747	4460867	32.91	15.40	48.32
1993	2477600	1711328	766272	4188928	27.11	18.73	45.84
1994	3117203	1487942	1629261	4605145	32.23	15.38	47.62
1995	3222090	1724498	1493592	4946588	30.19	16.15	46.34
1996	3578750	1914842	1663908	5493592	29.03	15.53	44.56
1997	3455572	2138634	1316938	5594206	25.03	15.50	40.53
1998	2374077	2203784	170293	4577861	18.82	17.47	36.3
1999	3682182	1928588	1753594	5610770	26.16	13.70	27.52
2000	5221473	1911414	3310059	7132887	29.37	10.75	40.12
2001	5393965	2660411	2733554	8054376	30.61	15.10	45.7
2002	10177008	5585682	4591326	15762690	42.01	23.06	65.08
2003	1486636	5597886	928750	20404222	49.54	18.73	68.27
2004	20848315	8255167	12593148	29103482	52.61	20.83	73.45
2005	31147994	7953541	23194453	391101535	71.50	18.25	89.96
2006	36336254	7934722	28401532	44270976	88.81	17.20	95.96
2007	40972050	8501402	32470648	49473452	112.36	17.45	101.57
2008	54732375	11195786	43536589	65928161	44.40	14.60	85.92
2009	34070852	16060567	18010285	50131419	67.08	23.32	72.8
2010	46196340	22376315	23820025	68572655	21.94	29.89	91.59
المتوسط	**15797533**	**5503853**	**10293489**	**21301386**	***38.81**	**17.34**	**57.49**

المصدر

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب الإحصائي السنوي – الخرطوم – السودان – اعداد متفرقة
2- وزارة التخطيط – المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية – طرابلس – ليبيا – أعداد متفرقة.
3- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق – نتائج التعداد العام للسكان – طرابلس – ليبيا منشورات متفرقة .

(* المتوسط الحسابي)

مجلـة جامعة درنـة للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
المجلـد الأول
العدد الثانـي
سبتمبر 2023

ويتضـح مـن بيانـات الـواردة فـي الجـدول (1) أن قيمـة الـواردات الليبيـة ارتفعـت مـن حـوالى 1510898 مليون دينار خلال عام 1990 إلى حوالي 22376315 مليون دينار عام 2010 وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 5503853 مليون دينار . أما في مجال وصف البيانات فقد حسبت معادلات الاتجاه الزمنى العام لقيمة الواردات الليبية بالألف دينار واختيرت المعادلة الأكثر توفيقاً للبينات في كل حالة ، أن قيمة الواردات الليبية مثلتها معادلة من الدرجة الثانية ، حيث اخذت اتجاهاً عاماً تصاعدياً، ومن معادلة الاتجاه الزمنى العام تنبين أن المعادلة الأسية ذات اتجاه متزايد بمعدل نمو بلغ حوالي 13.6% ، وكذلك تبين من معادلة الدرجة الأولى أن قيمة الواردات الليبية تزايدت بمقدار سنوي بلغ حوالى 751.209 مليون دينار أي حوالي 13.6 % من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الليبية .

جدول (2) يبين معادلات الاتجاه الزمنى العام للهيكل الاقتصادي الليبي خلال الفترة (1990–2010)

البيان	المعادلة	F المحسوبة	R^2 معامل التحديد
قيمة الصادرات الليبية	$Y = 6602069 - 2081270.6X + 20352701\ X^2$ *(5.346) **(-2.413)	82.275	0.90
قيمة الواردات الليبية	$Y = 3747433.6 - 946238X + 77156\ X^2$ *(6.853) **(-3.710)	99.874	0.92
قيمة الميزان التجاري	$Y = 7803078.5 + 1645142.54X$ *(5.784)	33.460	0.64
مجموع التجارة الخارجية (صادرات+ واردات)	$Y = 1.0357 - 3027587X + 2806838X^3$ *(8.428) **(-4.013)	188.805	0.96

Y المتغير موضع الدراسة ، **X** متغير الزمن ، eأساس اللوغاريتم الطبيعي = 2.171828، R^2 عامل التحديد ،f= القيمة المحسوبة للنموذج

الهيكل السلعي للصادرات الليبية خلال الفترة (2000–2010)

يتكون الهيكل السلعي للصادرات حسب احصائيات التجارة الخارجية الليبية من عشر سلع مصنفة عالمياً ، حيث يتضح من البيانات الواردة بالجدول (3) أن الوقود والمحروقات والمواد المتصلة بها تمثل أكبر نسبة من حيث متوسط قيمة الصادرات السنوية خلال الفترة (2000–2010) حيث بلغ حوالى 26.367 مليار ونسبة قدرت بحوالي 96.71% وتأتى المواد الكيماوية في المرتبة الثانية بمتوسط قيمته بلغت حوالى 726 مليون دينار وبنسبة بلغت حوالى 2.7 %، ويعكس الارتفاع الكبير في نسبة مساهمة النفط الخام .

مجلـة جامعة درنـة للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
المجلـد الأول
العدد الثانـي
سبتمبر 2023

جدول (3) الهيكل السلعي للصادرات خلال الفترة (2000–2010)

الهيكل السلعي	متوسط القيمة بالمليون دينار	الأهمية النسبية(%)
مواد الوقود والمحروقات والمواد المتصلة بها	2636.100	96.71
مواد كيماوية	726.810	2.67
مصنوعات صنفت في الغالب حسب المواد المصنوعة منها	162.720	0.60
مواد خام غيي صالحة للأكل	2.510	0.01
مواد غذائية وحيوانات حية	2.344	0.01
مصنوعات مختلفة	1.180	0
الآلات ومعدات نقل	1.102	0
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.185	0
مشروبات وتبغ	0.844	0
سلع غير مصنعة على أساس النوع	0	0
المجموع	27264795	100

المصدر :– الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ،احصائيات التجارة الخارجية ، ليبيا ، طرابلس، اعداد مختلفة

في الصادرات الليبية فشل في خطط التنمية المتمثلة في تنويع هيكل الصادرات الليبية وتدنى مساهمة القطاعات الأخرى وخاصة القطاعات الإنتاجية (الزراعي والصناعي) واستمرارية دور قطاع التجارة الخارجية في توفير الاحتياجات من السلع والخدمات وانهيار هذا الدور يؤدى إلى تدنى مستويات معيشة الأفراد في المجتمع الليبي وذلك نتيجة لسوء التصرف في عوائد صادرات النفط والغاز والفساد المستمر وعدم وضع الخطط الاستراتيجية للمقتصد الليبي. حيث أن عدم تحقيق التنمية الحقيقية سيؤدى إلى غموض والتباس في وضع البيان الاقتصادي الليبي اذا ما انتهى دور قطاع النفط والغاز في الاقتصاد الليبي .

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الليبية خلال الفترة (2000–2010).

يتضح من بيانات الجدول رقم(4) الأهمية النسبية الكبيرة التي تحظى بها الصادرات الليبية مع دول الاتحاد الأوربي وتعتبر الشريك الأول لليبيا، حيث بلغت نسبة الصادرات مع الاتحاد الأوربي حوالي 78.5% وبمتوسط من إجمالي سنوي بلغ حوالى 31.428 مليار دينار سنوياً ، وتأتى الدول الأسيوية في المرتبة الثانية وبأهمية نسية قدرت بحوالي 10.8% من إجمالي الصادرات الليبية وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 2.9393.3 مليار دينار سنوياً ، وتليها دول شمال وجنوب أمريكا بأهمية نسبة قدرت بحوالي حوالي 6.3 % ومتوسط سنوي بلغ حوالي 1.7162 مليار دينار سنوياً وتليها الدول العربية بأهمية نسية بحوالي 3.36% وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 1 مليار دنبار سنوياً من إجمالي الصادرات الليبية

جدول (4) التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية والأهمية النسبية لها حسب البلدان المصدر إليها خلال الفترة (2000–2010)

البلدان	متوسط الصادرات الليبية خلال الفترة(2000–2010) بالمليون دينار	النسبة المئوية(%)
دول الاتحاد الأوربي	31427933	78.5
الدول الأسيوية	2939305	10.8
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	1716208	6.3
أقطار الجامعة العربية	916111	3.36
دول أوربية أخرى	241507	0.9
الدول الافريقية	21109	0.07
دول أخرى	1758636	0.01
المجموع	27263933	100

1–المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب الإحصائي السنوي – الخرطوم – السودان – اعداد متفرقة

ثم الدول الأوربية الأخرى والافريقية وباقي دول العالم . وربما يعزى تصدر دول الاتحاد الأوربي للصادرات الليبية لموقع ليبيا الاستراتيجي وقربها من مواقع الطلب المتزايد على الطاقة وهى دول أوربا المتقدمة وللتطور الاقتصادي الملحوظ ولهذه الدول وطلبها المتزايد على النفط الخام والذى يعتبر عصب نشاطها الاقتصادي والمحرك لمصانعها وألاتها المدنية والعسكرية والذى يفترض تصديره في صورة مصنعة تجارة خارجية ايجابية أي قيمة مضافة محلية والاستفادة منها في تحقيق التنمية المستهدفة . وقد يعزى انخفاض نسبة التبادل التجاري بين أقطار الدول العربية إلى عدم استخدام مبادى التجارة الخارجية وهى مبدأ التخصص في إنتاج السلع التى تتميز فيها كل دولة بميزة نسبية ومبدأ تقسيم العمل لإنتاج منتج معين في صورته النهائية المصنعة بالإضافة الى مبدأ خفض تكاليف الإنتاج مع جودة المنتج (الكفاءة)حتى تكون تجارة خارجية إيجابية سلعية عربية.

الهيكل السلعي للواردات الليبية خلال الفترة (2000–2010)

يتضح من البيانات الواردة بالجدول (5) ان الهيكل السلعي للواردات يتكون من عشر مجموعات سلعية مصنفة عالمياً ، حيث من خلال تقدير متوسط القيمة لهذه المجموعات تبين أن أقصى قيمة كانت لمجموعة الآلات ومعدات النقل ، حيث بلغت القيمة المتوسطة للواردات خلال فترة الدراسة حوالي 4.295 مليار دينار وبأهمية نسبية بنسبة بلغت حوالي 48.2% من إجمالي الواردات الليبية .

جدول (5) الهيكل السلعي للواردات خلال الفترة (2000–2010)

الهيكل السلعي	متوسط القيمة بالمليون دينار	الأهمية النسبية(%)
الآلات ومعدات النقل	4295.31	48.2
مصنوعات صنعت في الغالب حسب المواد المصنوعة منها	1701.64	19.1
مواد غذائية وحيوانات حية	1142.8	12.8
مصنوعات مختلفة	787.40	8.8
مواد كيماوية	573.28	6.4
مواد خام غير صالحة للأكل	191.70	2.2
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	103.63	1.1
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	81.02	1.0
مشروبات وتبغ	36.74	0.4
سلع غير مصنعة على أساس النوع	0.231	0.0
المجموع	8912.034	100

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ،احصائيات التجارة الخارجية ، ليبيا ، طرابلس، اعداد مختلفة .

وتليها من حيث الأهمية النسبية مصنوعات صنعت في الغالب حسب المواد المصنوعة منها بقيمة اجمالية بلغت حوالي 1.701 مليار دينار ليبي وبأهمية نسبية بلغت 19.1% على أساس النوع حين تذيلت السلع **غير مصنعة** بقيمة إجمالية بلغت حوالي 89.12.034 مليون دينار ليبي وبأهمية نسبية لا تكاد تذكر. مما يوضح أن أكثر واردات الدولة هي **الآلات ومعدات النقل التى تستخدمها الدولة من التطوير والبناء** .

التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة (2000–2010)

بدراسة تطور قيم الواردات الليبية خلال الفترة (2000– 2010) وتوزيعها الجغرافي مع باقي دول العالم من خلال تقدير متوسط قيمة الواردات الليبية وللأهمية النسبية لها . وتوضح من الجدول (6) أن الاتحاد الأوربي هي الشريك الأول لليبيا وقد بلغت الأهمية النسبية لهذه المجموعة حوالى 46 % وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 4.099 مليون دينار سنوياً من إجمالي الواردات الليبية .وتعود الأهمية النسبية للدول الاتحاد الأوربي لقربها الجغرافي من ناجية ولحاجة السوق المحلى للمنتجات الأوربية السلعية والخدمية نتيجة لجودة المنتج الأوربي من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج وبعض السلع الغذائية التى يحتاجها المستهلك الليبي ، وتأتى الدول الأسيوية في المرتبة الثانية في الأهمية النسبية اذا شكلت حوالى 30% من إجمالي الواردات الليبية ، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 2.685 مليار دينار سنوياً.

جدول (6) للواردات الليبية والأهمية النسبية لها حسب البلدان المصدر إليها خلال الفترة (2000–2010)

البلدان	متوسط الواردات الليبية خلال الفترة (2000–2010)	النسبة المئوية(%)
دول الاتحاد الأوربي	4099335	46.00
الدول الأسيوية	2685303	30
أقطار الجامعة العربية	775975	9.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	787279.5	8.8
دول أوربية أخرى	508129.6	5.7
دول أخرى	32206	0.36
الدول الافريقية	23814.3	0.26
المجموع	8912042	100

المصدر: وزارة التخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، طرابلس ، ليبيا ، أعداد متفرقة .

وفى المرتبة الثالثة تأتى مجموعة الدول العربية بمتوسط بلغ حوالى 9 % وتعتبر هذه النسبة ضئيلة رغم قربها الجغرافي حيث كان على واضعي السياسة الاقتصادية أن يتوصلوا مع نظرائهم العرب لوجود نفس الأهداف في تحقيق التنمية والتقارب من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والذى يعود أثرة على الجميع فهناك دول عربية لديها الأراضي الخصبة والمياه الجارية والأمطار والأنهار وهى العوامل المحددة الرئيسية لإنتاج السلع الزراعية مثل السودان ومصر والجزائر والعراق ودول عربية أخرى لديها مورد العمالة متوفر كمصر والأردن وسوريا . ودول لديها المورد المالي النقدى وهو ما يعانى من ندرته أغلب الدول النامية فهو متوفر في دول الخليج وليبيا والجزائر فعندما يكون هذا الدور التكاملي فربما تحقق الوحدة الاقتصادية ويفتح سوقاً جديداً للتجارة الخارجية الليبية والعربية ويتحقق الاكتفاء والأمن الغذائي الليبي والعربي ، وتأتى دول شمال وسط أمريكا والدول الأوربية ودول أخرى والدول الأفريقية بنسبه8.8 %، 5.7 % ، 0.36 % على الترتيب من إجمالي الواردات الليبية خلال فترة الدراسة .

تطور قيمة الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (1990–2010)

تبين من البيانات الواردة بالجدول (1) أن الميزان التجاري الليبي قد حقق فائض خلال السنوات الدراسة حيث ارتفعت قيمته من حوالي 2.234033 مليار دينار عام 1990 ووصل إلى حوالي 23.820025 مليار دينار عام 2010 وبمتوسط سنوي حوالى 10.29349 ملياردينار . وفى مجال وصف البيانات فقد حسبت معادلات الاتجاه الزمنى العام لحصيلة الميزان التجاري مثلتها معادلة من الدرجة الأولى معنوية احصائياً ، حيث اخذت اتجاهاً تصاعدياً مما يعنى أن مقدار التغير السنوي أتسم

بالثبات وتبين أن قيمة الميزان التجاري تزايدت بمقدار سنوي بلغ حوالي 16.4514 مليون دينار وبأهمية نسبية قدرت بحوالي 15.96 %من المتوسط السنوي لقيمة الميزان التجاري في ليبيا وبمعدل نمو متزايد بلغ حوالى 19.4 % وهذا يؤكد دور التجارة الخارجية في توفير الاحتياجات للمستهلك الليبي.

أهم النتائج :

1–توصلت نتائج الدراسة أن قيمة الصادرات الليبية خلال تلك الفترة تزايدت وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 15797533 مليون دينار، رغم ذلك لم تحقق الأهداف المرجوة من قيمة تلك الصادات بالرغم من الاستثمارات الكبيرة التى استهدفت خطط الاصلاح التنموي للدولة الليبية

2– أوضحت الدراسة أن الهيكل السلعي للصادرات يتمثل في الصادرات النفطية الخام والمواد المتصلة هي أكبر نسبة من حيث متوسط قيمة الصادرات السنوية خلال الفترة .

3– تبين من خلال الدراسة أن الصادرات والواردات الليبية وفق توزيعها الجغرافي أغلبها فى اتجاه الشريك الأول وهو الاتحاد الأوربي ، وأن نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية لازالت دون المطلوب .وكذلك أن الهيكل السلعي للواردات يتكون من عشر مجموعات سلعية مصنفة عالمياً وأن أقصى قيمة كانت لمجموعة الآلات ومعدات النقل.

4– إن الميزان التجاري الليبي قد حقق فائض خلال جميع سنوات الدراسة .

5 –أتضح استمرار ليبيا كدولة ريعية معتمدة أغلب صادراتها على مورد قابل للنضوب .

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات والتي تكون صالحة لواضعي السياسة الاقتصادية في رسم سياسات لصالح المقتصد الليبي على النحو التالي :-

1. اعادة هيكلية البنيان الاقتصادي الليبي بالاستفادة من مورد رأس المال المتوفر نسبياً لديها في تكوين بنية تحتية قوية لصالح تسريع التنمية الحقيقية .
2. العمل على تصدير اغلب السلع في صورتها النهائية وليست في صورتها الخام وحتى تتحول ليبيا من دولة ريعية الى دولة منتجة ناهضة.
3. العمل على التوجه نحو السوق العربية وبناء نظام التكامل الاقتصادي العربي الذى يتوج بالوصول للوحدة الاقتصادية والعملة العربية الموحدة .
4. الاستفادة من عامل الزمن في انتاج النفط والغاز وتصديره في صورته المصنعة من جميع مشتقاته وتحويل عوائدها للاستثمار الداخلي في جميع قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي لصالح الأجيال المستقبلية لأن هذه السلعة الهامة ربما بعد فترة من الزمن تصبح سلع غير اقتصادية لوجود البدائل الجديدة الطاقة .

المراجع

الدائخ ، عبد العالي حويش حمد(2004)، دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك الدواجن في ليبيا ، رسالة دكتوراه ، ليبيا ، غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ،مصر .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب الإحصائي السنوي – الخرطوم – السودان – اعداد متفرقة

الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، نتائج التعداد العام للسكان ، طرابلس ، ليبيا ، سنوات متفرقة .

جازك، هانسول (1981). النقل البرى والتغير الاقتصادي في ليبيا. ترجمة: أبو القاسم العزابى، طرابلس.

جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الخرطوم ، السودان ، أعداد متفرقة.

حسين ، وجدى محمود (1973). نشاط التصدير والأنماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية.

صندوق النقد الدولي (2004)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر.

وزاره التخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، طرابلس ، ليبيا ، أعداد متفرقة .